



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُكَمَّلَةٌ

العدد (209) - الجزء (3) - السنة (58) - ذو الحجة 1445 هـ



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد (٢٠٩) - الجزء (٢) - السنة (٥٨) - ذو الحجة ١٤٤٥ هـ

الجامعة الإسلامية العالمية
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



جُفُوفُ الصَّيْحِ مَحْفُوظَةٌ

النسخة الورقية :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية :

١٤٣٩ - ٨٧٣٦

بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد)

١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية :

١٤٣٩ - ٨٧٣٨

بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد)

١٦٥٨ - ٧٩٠١





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة :

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>



الهيئة الاستشارية

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

أ. د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

أ. د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

معالي أ. د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ. د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ. د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ. د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ. د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ. د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ. د/ حمد بن عبد المحسن التويجري

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

هيئة التحرير

أ. د/ عبد العزيز بن جليدان الظفيري

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

(رئيس التحرير)

أ. د/ أحمد بن باكر الباكري

أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

(مدير التحرير)

أ. د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ. د/ رمضان محمد أحمد الروبي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ. د/ عمر بن مصلح الحسيني

أستاذ فقه السنة ومصادرها بالجامعة الإسلامية

أ. د/ عبدالله بن إبراهيم اللحيدان

أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية

أ. د/ أحمد بن محمد الرفاعي

أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ. د/ حمد بن محمد الهاجري

أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعية بجامعة

الكويت

أ. د/ محمد بن أحمد برهجي

أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ. د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح

أستاذ فقه السنة ومصادرها بالجامعة الإسلامية

أ. د/ أمين بن عايش المزيني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ. د/ باسم بن حمدي السيد

أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

د/ حمدان بن لايي العنزي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة الحدود

الشمالية

د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي

أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلامية

د/ علي بن محمد البدراني

(سكرتير التحرير)

د/ فيصل بن معتز بن صالح فارسي

(قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة (*)

- ١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
 - ٢- أن يتسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
 - ٣- أن لا يكون مستلًا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
 - ٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيته.
 - ٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
 - ٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويّة والطباعيّة.
 - ٧- في حال نشر البحث ورقياً يمنح الباحث (١٠) مستلّات من بحثه.
 - ٨- في حال اعتماد نشر البحث تؤوّل حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقياً أو إلكترونياً، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليّة والعالميّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
 - ٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
 - ١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
 - ١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملاً على:
 - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيّة والإنجليزيّة.
 - مستخلص البحث باللغة العربيّة، واللغة الإنجليزيّة.
 - مقدّمة؛ مع ضرورة تضمّنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
 - صلب البحث.
 - خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
 - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيّة.
 - رومنة المصادر العربيّة بالحروف اللاتينيّة في قائمة مستقلة.
 - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
 - يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:
- البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر
الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة



محتويات الجزء (٣)

م	البحث	الصفحة
١	التداخل والتكامل المعربي وأثره في أصول الفقه د / إيمان بنت سالم قبوس	١١
٢	المدارس الأصولية في مائة عام في مصر والمغرب والعراق والشام - دراسة تاريخية تحليلية - د / محمد بن ميس الظفيري	٦٧
٣	الاستدلال بـ: «أكثر ما ورد»، مفهومه، وحجته د / سعيد بن ناصر بن أحمد آل سارح	١٤٣
٤	التزام البائع بضمان التعرض والاستحقاق وفقا لنظام المعاملات المدنية السعودية - دراسة مقارنة -	١٨٧
٥	الأحكام النظامية لنظرية الأعمال التجارية بالتبعية وفق مستجدات الأنظمة السعودية - دراسة تأصيلية تطبيقية - د / تركي بن عبد العزيز بن تركي آل سعود	٢٤٥
٦	التعويض عن الضرر المعنوي في الفقه والنظام السعودي (القديم والحديث) د / منى عبد الرحمن المعيدر	٢٨٥
٧	دور الاقتصاد السلوكي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجربة الأمم المتحدة د / عبد القيوم بن عبد العزيز بن محمد	٣٣٥
٨	ترشيد السلوك الاقتصادي في الإسلام بين الوازع الذاتي والوازع الخارجي د / جريفة بن أحمد الحارثي	٣٩٥
٩	أثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)، تقدير اقتصادي إسلامي د / ميساء منير ملحم - د / نجوى محمود السويس	٤٥١
١٠	أثر السنة النبوية في البناء الثقافي د / مرام منصور زاهد	٤٩٩



الجامعة الإسلامية بمكة المكرمة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



أثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية خلال

الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)، تقدير اقتصادي إسلامي

The impact of Microfinance on the Economic Empowerment of Jordanian Women during the Period (2012-2021) Islamic Economic Assessment

إعداد:

د / نجوى محمود السوييس

أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة إربد الأهلية

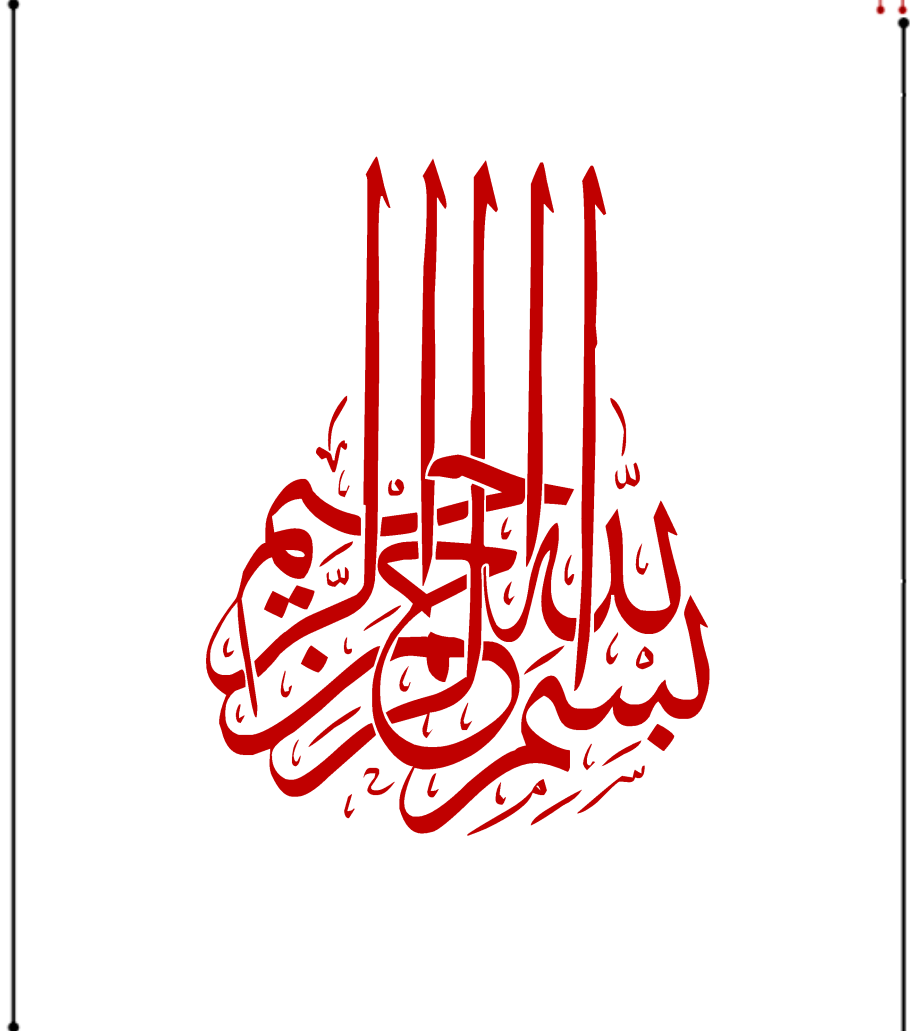
Dr. Najwa M. Al -Suwais
Assistant professor, Department of Finance and Banking Science, Faculty of Administrative and Financial science, Irbid national University
Email:n.alsweis@inu.edu.jo

د / ميساء منير ملحم

أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك

Dr. Maysa'a Munir Mlihem
Associate Professor,
Department of Economics and Islamic Banks, College of Sharia and Islamic Studies, Yarmouk University, Irbid, Jordan
Email: maysaa.m@yu.edu.jo

اعتماد البحث A Research Approving		استلام البحث A Research Receiving
2024/05/09		2023/05/16
نشر البحث A Research publication		
ذو الحجة ١٤٤٥ هـ - June 2024		
DOI: 10.36046/2323-058-209-029		

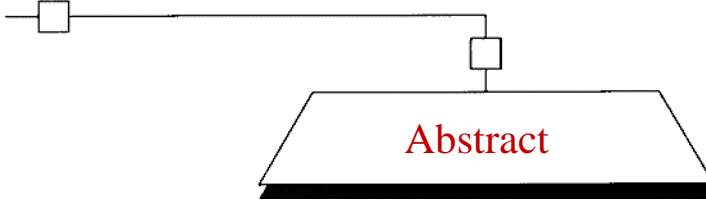




هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)، وتقدير ذلك في الاقتصاد الإسلامي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد تم استخدام التحليل الاحصائي (SPSS)، من خلال الانحدار الخطي المتعدد لتحليل أثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية، ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في نسبة المشتغلات الأردنيات وفي معدل المشاركة الاقتصادية للإناث الأردنيات، بينما يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الإجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في معدل البطالة للإناث خلال فترة الدراسة. ويعتبر عمل مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم منتجات مالية قائمة على الفوائد الربوية مخالفاً للشريعة الإسلامية، ولا يجوز التعامل معها. كما أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن لم تلب بعد حجم الطلب المتوقع على منتجات التمويل الأصغر الإسلامي حيث لا تزال هناك حاجة ماسة غير مستوفاة إلى حد كبير. ومن أهم التوصيات أن توفر مؤسسات التمويل الأصغر القروض للنساء بشروط ميسرة تكفل السداد المريح وتتناسب مع أوضاعهن، والسعي إلى التوسع في إنشاء مؤسسات تمويل أصغر إسلامية تعمل ضمن أحكام الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: (التمويل الأصغر، التمكين الاقتصادي، المرأة، الاقتصاد

الإسلامي).



The study aimed to identify the impact of microfinance on the economic empowerment of Jordanian women during the period (2012-2021), and to estimate this in the Islamic economy. The study used the descriptive analytical approach, and statistical analysis (SPSS) was used, through multiple linear regression, to analyze the impact of microfinance on the economic empowerment of Jordanian women. The study concluded that there is no statistically significant effect of the percentage of female borrower's micro-loans, the total value of female micro-loans, and the number of active loans to microfinance institutions on the percentage of Jordanian female workers and on the economic participation rate of Jordanian females. While there is a statistically significant positive effect of the percentage of female borrower's micro-loans, the total value of female micro-loans and the number of active loans of microfinance institutions on the female unemployment rate during the study period. The work of microfinance institutions that offer financial products based on interest rate is in violation of Islamic Sharia, and the Islamic microfinance institutions in Jordan have not yet met the expected demand for Islamic microfinance products, as there is still an urgent need that is largely unmet. One of the most important recommendations is that microfinance institutions provide loans to women on concessional terms that ensure comfortable repayment and that are commensurate with their conditions, in addition to not resorting to imprisonment in the event of inability to pay the debt, and seeking to expand the establishment of Islamic microfinance institutions .

Keywords: (Microfinance, Economic empowerment, Women, Islamic economics).

المقدمة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، سبحانه لا إله إلا هو، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أما بعد: يعمل التمويل الأصغر على تقديم خدمات ماليّة للفقراء ولأصحاب الدخل المتدني، والذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من المصارف، وتتنوع هذه الخدمات لتشمل الاقتراض والإيداع والتحويلات النقدية والتأمين، وذلك بهدف تحسين الوضع الاقتصاديّ لتلك الفئات.

ويُعرف البنك المركزي الأردني التمويل الأصغر على أنه: "عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي؛ حيث أن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد على تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات المالية إلى فئات منتجة ومدرّة للدخل"^(١). ويساعد التمويل الأصغر على تحفيز دور المرأة في الدولة من خلال مساعدتها على تأسيس المشاريع التي تعزز من اعتمادها على نفسها في مصدر الدخل،

(١) <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=٢٢>

ومساهمتها في عمليات إتخاذ القرار^(١). ويعمل على تعزيز قدرات الأفراد في مجال إدارة الأموال^(٢)، ومساعدتهم على إنشاء المشروعات الصغيرة الخاصة بهم أو تطوير مشروعاتهم القائمة.

حيث تعمل مؤسسات التمويل الأصغر من خلال ما تقدمه من برامج وخدمات مالية متنوعة على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، والذي يعرف بأنه: "قدرة المرأة على تحقيق تغيرات إيجابية في حياتها وحياتها مجتمعتها، نتيجة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل أسواق العمل والإنتاج على قدم المساواة مع الرجل، بالإضافة إلى قدرتها على تكوين الثروات والأصول"^(٣). فالتمكين الاقتصادي للمرأة، يمثل العملية التي تزيد من خلالها المرأة حقها في الحصول على الموارد الاقتصادية، والقدرة على إتخاذ القرارات التي تفيدها وأسرته ومجتمعها، إن تمكين النساء اقتصادياً يوفر لهنّ سبل عيش أفضل، وكسب المزيد من الدخل، وإنشاء الأعمال التجارية التي توفر الوظائف وتعزز الاقتصادات المحلية^(٤).

إن المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن لا تزال متواضعة؛ لارتباطها بالظروف الاقتصادية من جهة وبالسياق الاجتماعي والأدوار النمطية داخل الأسرة

(١) <https://asaphil.org/about/who-and-program-are/microfinance-we-objectives.aspx>

(٢) <https://www.fundsforngos-and-cooperatives-org/microfinance-the-of-ance/goal-microinsur-cooperative-and-microfinance-strategy>

(٣) OECD. (٢٠١١). Women's economic empowerment. Retrieved October ٦, ٢٠١٩. <https://www.oecd.org/dac/gender-development/٤٧٥٦١٦٩٤.pdf>, Accessed on Dec ٢٠٢١.

(٤) <https://www.care-international.org/what-womens-we-international-empowerment-economic>

من جهة أخرى، إضافة إلى وجود جوانب أخرى تشريعية وسياسية ومؤسسية وثقافية وتعليمية ومجتمعية تؤثر على استمرارية المرأة في سوق العمل أو دخوله^(١)، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الإناث المشتغلات والتي تعتبر من أهم مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية.

وفي الأردن يوجد تسع مؤسسات للتمويل الأصغر مرخصة من قبل البنك المركزي الأردني^(٢)، منها مؤسستان للتمويل الأصغر الإسلامي، مما يعني أن غالبية التمويلات الممنوحة للإناث عبارة عن قروض بفائدة، وهذا قد يؤثر على إمكانية استفادة المرأة الأردنية من هذا التمويل وتمكينها اقتصادياً. وقد قامت هذه الدراسة بدراسة التقدير الاقتصادي الإسلامي لأثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية، وتمت الإستعانة بمؤشرات التمكين الاقتصادي ومؤشرات التمويل الأصغر للوصول إلى نتائج الدراسة.

❖ مشكلة الدراسة:

يُعتبر التمويل الأصغر أداة للوصول إلى التمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال تعزيز قدراتها ومهاراتها وتزويدها بالتمويل اللازم لإنشاء مشروعات تدر لها دخلاً مناسباً، وفي الأردن لوحظ بالسنوات الأخيرة إرتفاع نسبة اقتراض النساء الأردنيات من مؤسسات التمويل الأصغر؛ فقد وصلت نسبة الإناث المقترضات في عام ٢٠٢١ إلى ٧٢,٨%^(٣)، وبالرغم من هذه النسبة المرتفعة إلا أن هناك إنخفاض في معدل

(١) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن ٢٠٢٠-٢٠٢٥، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة،

(٢) <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=٢٢>

(٣) دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات المرأة الأردنية، تقارير تفاعلية <http://dosweb.dos.gov.jo/ar/population/statistics-woman/>

المشاركة الاقتصادية للمرأة والذي قد وصل في العام نفسه إلى ١٤% (١)، وبما أن غالبية مؤسسات التمويل الأصغر تتعامل بالفائدة الربوية، فقد يجعل القرض من هذه المؤسسات عبئاً على المرأة؛ لتراكم الفوائد الربوية وعدم قدرتها على السداد، مما يؤثر في مشاركتها الاقتصادية.

وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: "ما التقدير الاقتصادي الإسلامي لأثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية؟" ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١- ما علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة بالتمويل الأصغر؟
- ٢- ما التقدير الاقتصادي لأثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية؟
- ٣- ما التقدير الإسلامي لأثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية؟

❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة لا بد من اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لنسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في نسبة الإناث المشتغلات.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لنسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في معدل المشاركة

(١) المرجع السابق نفسه.

الاقتصادية للإناث.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لنسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في معدل البطالة للإناث.

❖ نماذج الدراسة:

تعتمد الدراسة لقياس أثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية على النماذج الآتية:

$$FW = \alpha_0 + \alpha_1 FB + \alpha_2 WFTL + \alpha_3 AL + eit \dots \dots \dots 1$$

$$ECOP = \alpha_0 + \alpha_1 FB + \alpha_2 FTL + \alpha_3 AL + eit \dots \dots \dots 2$$

$$UNE = \alpha_0 + \alpha_1 FB + \alpha_2 FTL + \alpha_3 AL + eit \dots \dots \dots 3$$

حيث: المتغيرات التابعة والتي تعبر عن التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية هي:

-FW: نسبة الإناث المشتغلات الأردنيات اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر.

-ECOP: معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للأردنيات اللاتي أعمارهن

15 سنة فأكثر.

-UNE: معدل البطالة للإناث.

والمتغيرات المستقلة والتي تعبر عن التمويل الأصغر هي:

-FB: نسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية

-FTL: القيمة الإجمالية للقروض الميكروية للإناث

-AL: عدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر

❖ التعريف بمؤشرات الدراسة:

أولاً: التمكين الاقتصادي للمرأة:

قدرة المرأة على النجاح والتقدم اقتصاديًا، وامتلاكها الصلاحيات لصنع

القرارات الاقتصادية، واتخاذ إجراءات بشأنها^(١).

مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية^(٢):

نسبة الإناث المشتغلات الأردنيات =

$$\%100 \times \frac{\text{عدد الإناث المشتغلات الأردنيات اللاتي أعمارهن ١٥ سنة فأكثر}}{\text{عدد الإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن ١٥ سنة}}$$

معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للأردنيات =

$$\%100 \times \frac{\text{عدد الإناث النشيطات إقتصادياً (المشتغلات+المتعطلات) الأردنيات اللاتي أعمارهن ١٥ سنة}}{\text{عدد الإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن ١٥ سنة}}$$

معدل البطالة للإناث الأردنيات =

$$\%100 \times \frac{\text{عدد الإناث المتعطلات الأردنيات اللاتي أعمارهن ١٥ سنة فأكثر}}{\text{عدد الإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن ١٥ سنة}}$$

ثانياً: التمويل الأصغر:

وهو تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء، ولذوي الدخل المنخفض^(٣).

(١) هيئة الأمم المتحدة، التمكين الاقتصادي للمرأة <https://arabstates.unwomen.org/empowerment-do/economic-we-org/ar/what>

(٢) دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات المرأة الأردنية <http://dosweb.dos.gov/jo/statistics-journal/population/woman>

(٣) جودث براندسما ودينا بيرجورجي، "التمويل الأصغر في البلدان العربية، بناء قطاعات مالية تشمل الجميع". USA-New York: صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF)، (ط١، ٢٠٠٤م)، ص: ١٨.

مؤشرات التمويل الأصغر:

- نسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية: نسبة الإناث المقترضات قروض صغيرة جداً لتمويل المشاريع الصغيرة جداً.
- القيمة الإجمالية للقروض الميكروية للإناث: معدل إجمالي القروض التي حصلت عليها الإناث خلال السنة.
- عدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر: عدد القروض القائمة التي لا زالت تُسدّد دفعاتها والتي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر على مدار السنة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة بما يأتي:

- ١- توضيح العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والتمويل الأصغر.
- ٢- التقدير الاقتصاديّ لأثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية.
- ٣- التقدير الإسلامي لأثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أهمية علميّة وأهميّة عمليّة كما يلي:
أولاً: الأهميّة العلميّة:

- ١- إبراز دور التمويل الأصغر في الأردن في تعزيز دور المرأة الاقتصاديّ.
- ٢- تقديم دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة. ثانياً: الأهميّة العمليّة:
- ١- أهمية وضع تشريعات إيجابية توجه التمويل الأصغر لتدعيم التمكين الاقتصادي للمرأة.
- ٢- الإسهام في توجيه مؤسسات التمويل الأصغر للعمل ضمن أحكام الشريعة

الإسلامية، وتوفير التمويل الإسلامي للمرأة.

❖ حدود الدراسة:

الحدود المكانيّة: المملكة الأردنية الهاشمية. الحدود الزمانية: خلال الفترة (٢٠١٢م-٢٠٢١م).

❖ الدراسات السابقة:

١-دراسة Joshi^(١) (٢٠٢٣) بعنوان: " Impact of Microfinance " هدفنا الدراسة إلى بيان دور التمويل الأصغر في تمكين المرأة اقتصاديًا في نيبال؛ فقد ساهمت مؤسسات التمويل الأصغر في خلق فرص عمل جديدة للنساء الريفيات. وأظهرت الدراسة التحديات التي تواجه تمكين المرأة النيبالية، والتي تتمثل في ضعف الوضع الاقتصادي، والأمية، والبطالة، وانخفاض فرص الحصول على الأراضي والسكن والنقل وغيرها من الموارد. وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل التي تفسر التمكين الاقتصادي للمرأة يتمثل في قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد المتعددة وامتلاكها للمهارات القيادية.

٢-دراسة Sinha, M. et. al^(٢). (٢٠٢٣) بعنوان Microfinance and Women Empowerment: An Empirical Analysis هدفنا الدراسة إلى بيان دور التمويل الأصغر في تمكين المرأة الهندية،

(١) Joshi, R. K. (٢٠٢٣). Impact of microfinance program on socio economic empowerment of women in Nepal. Perespectives in Nepalese Management, p٣١٥

(٢) Sinha, M. , Mahapatra, S. S. , Dutta, A. , & Sengupta, P. P. (٢٠٢٣) Microfinance and women empowerment: An empirical Research Anthology on Microfinance Services and Roles analysis, social progress in

واستخدمت الدراسة ثلاثة أبعاد لتمكين المرأة، والتي تمثلت في تحقيق المساواة والتنمية والعدالة الاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الوصول إلى القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر لها تأثير سلبي على التمكين الاقتصادي للمرأة.

٣- دراسة عبدالله (٢٠٢٢)^(١) بعنوان: "دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اليمينية المتضررة اقتصادياً من الحرب".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور مؤسسات التمويل الأصغر في دعم المشاريع الصغيرة للحد من البطالة وتوفير سبل العيش لشريحة واسعة من النساء اليمينيات المتضررات من الحرب وتمكينهن اقتصادياً. وخلصت الدراسة إلى أن دعم المشاريع الصغيرة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر يسهم بدرجة كبيرة في تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال المساهمة في تقديم التمويل اللازم لهنّ.

٤- دراسة الطيف وكوراد (٢٠١٩)^(٢) بعنوان: "التمويل الأصغر وتفعيل دور المرأة المقاول في التنمية- دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر في الجزائر".

هدفت الدراسة إلى معالجة دور التمويل الأصغر كأحد أهم الأدوات المالية ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، الموجه أساساً لدعم فرص الاستثمار والنشاط الاقتصادي، للفئات الفقيرة والمحرومة، خاصة منها الأنشطة المصغرة للمرأة المقاول في المدن والأرياف. وقد توصلت الدراسة، إلى أنه رغم حداثة تجربة اعتماد صيغة القرض المصغر في الجزائر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها مكّنت

(١) هناء عبدالكريم عبدالله، "دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اليمينية المتضررة اقتصادياً من الحرب"، قضايا سياسية، العدد ٧٠، (٢٠٢٢).

(٢) عبد الكريم الطيف وفاطيمة كوراد، "التمويل الأصغر وتفعيل دور المرأة المقاول في التنمية دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر في الجزائر"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ١٠، (٢٠١٩م).

العديد من العاطلين في المدن والأرياف من كلا الجنسين النساء والرجال، من دخول عالم المقاولاتية والانتكال على النفس، وأن تفتح المجال أمام تحسين ظروف المرأة الريفية المقاوله، ضمن أهداف تحقيق التنمية المحلية.

٥-دراسة خضر^(١) (٢٠١٨) بعنوان: "دور التمويل متناهي الصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية"

هدفت الدراسة إلى دراسة دور التمويل متناهي الصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة إلى جانب دراسة أهم الملامح العامة للسياسة الإقراضية للمشروعات متناهية الصغر، ومعوقات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال تمويل المشروعات متناهية الصغر. وكان من أهم نتائج الدراسة تضاؤل دور صندوق التنمية المحليّة مقارنة بالصندوق الاجتماعي للتنمية في كل من عدد المشروعات والقروض المقدمة خلال فترة الدراسة، الأمر الذي ينعكس على تمكين المرأة إقتصادياً، وبالتالي على دورها في التنمية الريفية من خلال المشروعات متناهية الصغر، كما تبين وجود العديد من المعوقات التي تؤثر في السياسة الإقراضية للصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التنمية المحلية، كعدم استقرار التبعية الإدارية للصندوقين، وإرتفاع سعر الفائدة الفعلي في الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال المؤسسات والجمعيات الوسيطة، وضعف مصادر تمويل صندوق التنمية المحلية.

٦-دراسة عبد العال^(٢) (٢٠١٦) بعنوان: "فاعلية مؤسسات التمويل الصغير

(١) سلوى خضر، "دور التمويل متناهي الصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، (٢٠١٦م).

(٢) عبد العال، منى، "فاعلية مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم من وجهة نظر مدرء المؤسسات والمستفيدات"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠١٦م).

في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم من وجهة نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات"

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم من وجهة نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات، واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلات والاستبانات في جمع وتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر لم تساهم بتمكين النساء اقتصادياً في محافظة طولكرم.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بدراسة العلاقة بين التمويل الأصغر والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتختلف عنها في الأسلوب المستخدم لقياس الأثر، وفي المتغيرات التابعة والمستقلة، وفي الدولة التي تم قياس الأثر فيها وهي الأردن، كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في التقدير الإسلامي للتمويل الأصغر والتمكين الاقتصادي للمرأة.

❖ الإضافة العلمية:

تركز هذه الدراسة على التقدير الاقتصادي الإسلامي لأثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي الإسلامي، الأمر الذي لم يرد في أي من الدراسات السابقة، وتم تطبيق الدراسة في الأردن، كما استخدمت الدراسة أكثر من مؤشر لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة وأكثر من مؤشر لقياس التمويل الأصغر.

❖ منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر والمراجع من كتب وأبحاث ومقالات وتقارير ومواقع إلكترونية ذات علاقة بموضوع الدراسة، وقد تم استخدام التحليل الاحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة، من خلال الانحدار الخطي المتعدد من أجل التعرف على أثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية، وتم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة بالاعتماد على البيانات المنشورة في قاعدة البيانات التفاعلية لإحصاءات المرأة الأردنية،

وإحصاءات النوع الاجتماعي من دائرة الإحصاءات العامة، وتقارير الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر في الأردن المنشورة في موقع شبكة تنمية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: أهمية التمويل الأصغر ومؤسساته في الأردن

يُعد التمويل الأصغر أداة مهمة للتخفيف من المشكلات الاقتصادية التي تواجه الفقراء وذوي الدخل المحدود، فهو يمكنهم من إنشاء مشاريعهم الخاصة، وتحسين مستوياتهم المعيشية، كما أنه يساعد في زيادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات.

المطلب الأول: أهمية التمويل الأصغر

يقصد بالتمويل الأصغر: "تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل"^(١).

لقد تم تطوير فكرة التمويل الأصغر كاستراتيجية لبقاء الفقراء؛ فمفهوم التمويل الأصغر أكثر شمولاً من مفهوم الإقراض الأصغر الذي يقتصر على تقديم القروض الصغرى، حيث يشير التمويل الأصغر إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء من إقراض وإيداع وتأمين وتحويلات. ويمكن القول أن التمويل الأصغر ما هو إلا خدمات مالية ومصرفية متاح للفقراء ومنخفضي الدخل بشكل

(١) عمران عبد الحكيم وغزي محمد العربي، "برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، (يومي ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١م).

يتلاءم مع ظروفهم واحتياجاتهم، ويضاف إليها في بعض الأحيان خدمات غير مالية، كال تدريب والتعليم والدعم المالي للفقراء^(١).

ويعد التمويل الأصغر ذو أهمية بالغة لفئات كثيرة في المجتمع وفي مجالات متعددة، تتمثل في توفير التمويل للاستثمارات الصغيرة التي تمتلكها الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض، مما يؤدي إلى توليد الدخل وتوفير فرص عمل وزيادة القدرة على التشغيل الذاتي، مما يساهم في مكافحة الفقر والبطالة^(٢). وبالتالي تحسين الوضع المالي وتعزيز الأمن الاقتصادي، مما ينعكس بشكل إيجابي على المستوى المعيشي للأسرة وعلى تربية الأطفال وتعليمهم.

ويساعد التمويل الأصغر على تحفيز دور المرأة في الدولة من خلال مساعدتها على تأسيس المشاريع التي تعزز من اعتمادها على نفسها في مصدر الدخل، ومساهمتها في عمليات إتخاذ القرار^(٣). ويعمل على تعزيز قدرات الأفراد في مجال إدارة الأموال^(٤)، ومساعدتهم على الابتكار والإبداع وإنشاء المشروعات الصغيرة الخاصة، الأمر الذي يجعلهم مؤهلين لإدارة مشروعاتهم بطريقة حديثة^(٥)، كما يساعد

(١) أمين قسول، "التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد ٢٢، العدد ٧١، (٢٠١٥م)، ص: ١٠.

(٢) سليم النابلسي، "التمويل الأصغر المفاهيم والممارسات المؤسسية". (ط ١، دار وائل للنشر، ٢٠٢١م)، ص: ٣٧.

(٣) <https://asaphil.org/about/who-we-are/microfinance-program-and-objectives.aspx>

(٤) <https://www.fundsforngos.org/microfinance-cooperatives-and-microinsurance/goal-of-the>

(٥) سلومة موسى بشارة، "التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان (دراسة

التمويل الأصغر في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة، وفي زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي^(١).

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن

ضمن جهود البنك المركزي الأردني لإدراج قطاع التمويل الأصغر في القطاع المالي الرسمي، قام البنك المركزي بترخيص تسع مؤسسات للتمويل الأصغر، وأصدر عدة تعليمات تحكم قطاع التمويل الأصغر، مثل تعليمات حماية المستهلك المالي وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية^(٢).

تُعنى مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن بمنح القروض ذات القيم الصغيرة للأفراد، وتمارس عملها عبر فروع متعددة في مختلف مناطق المملكة؛ ولتحقيق رؤية ٢٠٣٠ قام البنك المركزي الأردني بإصدار تعليمات إلى مؤسسات التمويل الأصغر، من أجل تقديم تسهيلات ائتمانية لمختلف العملاء مع التركيز على ضرورة الوصول إلى النساء اللواتي يقطن في المناطق الريفية؛ وذلك بهدف تمكينهن وزيادة مساهمتهم في الاقتصاد، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء المملكة.

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن خدمات مالية وغير مالية، من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية التي تتلاءم مع احتياجات المجتمع بمختلف شرائحه، وتعتبر شبكة مؤسسات التمويل الأصغر "تنمية" والتي تم تأسيسها في عام ٢٠٠٧،

تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني". رسالة دكتوراة،

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (٢٠١٤م)، ص: ٧١.

(١) المرجع السابق، ص: ٧٢.

(٢) ٢٠١٨ - Central Bank of Jordan, Financial Inclusion Report

٢٠٢٠، Financial Inclusion In Jordan, Amman, Jordan March, ٢٠٢١، p١٦.

الممثل الرسمي لمؤسسات التمويل الأصغر في الأردن^(١).
 ويقتصر عمل مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن على توفير الائتمان والتأمين بموجب القانون، ويحظر عليها قبول أي شكل من أشكال الودائع^(٢).
 تأسس قطاع التمويل الأصغر في الأردن في عام ١٩٩٤، وتم ترخيص جميع مؤسسات التمويل الأصغر الأعضاء من قبل البنك المركزي الأردني في عام ٢٠١٨، وتقدم مؤسسات التمويل الأصغر مجموعة من الخدمات المالية لتغطية القطاعات التالية: تجاري، تحسين المسكن، خدماتي، صناعي، زراعي، تعليمي، تأمين صحي، إسلامي (تأدية مناسك العمرة والحج)، والأعمال المهنية^(٣)، ويعتبر صندوق المرأة للتمويل الأصغر من أهم مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن والتي تعمل على تقديم خدمات مالية وغير مالية مستدامة لصاحبات المشاريع الصغيرة من ذوي الدخل المحدود لتحسين المستوى المعيشي لهن ولأسرهن وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً^(٤)، وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥، تم إنشاء مؤسستان للتمويل الأصغر تقدمان منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(١) <http://tanmeyahjo.com>

(٢) خالد، محمد وبراون، ماثيو وصالح، خالد، "التمويل الأصغر في الأردن: التطورات والتحديات وآفاق المستقبل"، ٢٠٢١م. <https://www.findevgateway.org/ar/case-almstqbl-wafaq-walthdyat>

(٣) التقرير السنوي لقطاع التمويل الأصغر لعام ٢٠١٨م، ص: ٣٢-٣٩. <http://Ar-2018-Report-Annual-Tanmeyah/tanmeyahjo.com/Portals/0/>

(٤) الموقع الإلكتروني لصندوق المرأة للتمويل الأصغر. <https://www.microfund.org>.
 -A٩%D٨%B٠%D٨%A٨%D٨%٨٦%jo/%D٩
 /A٧%D٨%٨٦%D٩%B٩%D٨%

المبحث الثاني: التمكين الاقتصادي للمرأة ومعوقاته وعلاقته بالتمويل

الأصغر

تساهم المرأة العاملة في زيادة الدخل القومي للدولة، وتحافظ على سبل العيش المستدام للأسر والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، ولكن تواجه غالبية النساء العديد من المعوقات في حياتهم الأمر الذي أدى إلى تهميشهم، فالنساء نادراً ما يكنّ مستقلات مادياً، وغالباً ما يكن عضوات أكثر ضعفاً في المجتمع، ومع ذلك لا يمكنهن الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية الأخرى. لذلك غالباً ما يستهدف التمويل الأصغر النساء لغايات تمكينهن اقتصادياً.

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً

إن الفقر وعدم المساواة مترابطان ويؤثران على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة^(١)، وقد نشر البنك الدولي بيانات تؤكد أن النساء في العالم يعانين من تديني نسبة المشاركة الاقتصادية لديهن، وهي أقل بكثير من الذكور. ونشرت مجموعة العشرين^(٢) عام ٢٠١٩م، تقريراً أفاد بأهمية توفير قطاع مالي شامل يضمن تحقيق المساواة الاقتصادية وبمكّن المرأة اقتصادياً. ويعتبر البنك الدولي أن مؤسسات التمويل الأصغر، هي المفتاح الرئيس لتمكين المرأة اقتصادياً، وتعزيز الرفاهية لها، خصوصاً بعد إزالة العوائق التي تواجهها للوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، وأهمها^(٣):

(١) s Women, Business and the Law Database, United 'World Bank (١)
'Nations gender inequality index (GII)

(٢) Empowering Women through .(٢٠١٩)Bhatia. , S, & Singh. , S. (٢)
-١٨٢ -١٩٧ Vikalpa Financial Inclusion: A Study of Urban Slum,

(٣) Wahab, S. A. , Mazumder, M. N. H. , & Su, Z. ، .Mamun, A-Al (٣)

- ١- عدم توفر المتطلبات الأساسية للتمكين الاقتصادي، المتمثلة في توفر الوثائق القانونية والقدرة المالية.
- ٢- محدودية البنية التحتية المالية الرقمية، المتمثلة في توفر الهواتف النقالة، ووجود منتجات مالية غير مناسبة.
- ٣- عدم تكافؤ القوانين واللوائح التي تقوّض من حق المرأة في المشاركة الاقتصادية، الأمر الذي يحد من قدرتها على التحكم في الأصول التي تمتلكها، أو حتى في إنشاء مشروعات تجارية رسمية خاصة بها، وفي النهاية يحد من قدرتها على إتخاذ قراراتها الاقتصادية الخاصة بها.
- ٤- مقدار الوقت والمسؤولية عن الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر؛ فالأعمال غير مدفوعة الأجر تظل قيمتها غير مسجلة في حسابات الدخل القومي^(١).
- ٥- عدم المساواة في الأجر؛ فأجر المرأة يقل بنسبة ٢٠% عن أجر الرجل كمتوسط عالمي^(٢)؛ وذلك لأن المسؤوليات العائلية وإجازات الأمومة، تقلل من

Empirical investigation on the impact of microcredit on women empowerment in urban Peninsular Malaysia. The Journal of Developing Areas, ٤٨ (٢)، ٢٨٧-٣٠٦.

(١) فالأعمال غير مدفوعة الأجر تتمثل بقيام المرأة بالأعمال المنزلية ورعاية الأبناء والزوج والأهل والأقارب كبار السن، وبالتالي ستقضي المرأة ساعات طويلة في هذه المهام، ما يقلل من قدرتها على الانخراط بالأنشطة الاقتصادية. كاترين إيلبورغ-فويتيك ومونيك نويك وآخرون، "المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين"، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣م، ص: ١١.

(٢) <https://news.un.org/ar/story/٢٠١٩/٠٣/١٠٢٨٤٩١>

وجودها الوجيه في مكان العمل، مما يؤدي إلى انخفاض أجرها تبعاً^(١).
 ٦- إنخفاض مستويات محو الأمية والتعليم، على الرغم من التحسن، تتمتع
 المرأة بمستويات متدنية من التعليم والقراءة والكتابة، مما يؤدي إلى تقييد التمكين
 الاقتصادي للمرأة^(٢).
 ولتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، لا بد من تمكين المرأة اقتصادياً؛ فالتمكين
 الاقتصادي بمثابة شرط مسبق للوصول إلى التنمية وعنصر هام لزيادة مستوى
 الإنتاجية ورفع مستوى الدخل.

المطلب الثاني: علاقة التمويل الأصغر بتمكين المرأة اقتصادياً

أصبح التمويل الأصغر يلعب دوراً رئيسياً في العديد من أهداف التنمية
 الشاملة، بسبب علاقته المباشرة بكل من التخفيف من حدة الفقر وتمكين المرأة
 اقتصادياً، فالمرأة أهم عناصر المجتمع وتلعب دوراً محورياً في الحياة الإجتماعية
 والاقتصادية، وقد تم الترويج لبرامج التمويل الأصغر لأثرها الاقتصاديّ الإيجابي،
 وبسبب الاعتقاد بأنها تمكن المرأة اقتصادياً، عن طريق تحسين مساهمتها في الأنشطة
 الاقتصادية.

فالتمويل الأصغر يعد محددًا اقتصاديًا حاسمًا في تمكين المرأة اقتصادياً^(٣)، من

(١) ILO، (٢٠١٨). (٢٠١٨) Global Wage Report ٢٠١٨: ١٩/What Lies Behind Gender Pay Gaps.

(٢) Asian Development Bank. (٢٠١٥). Promoting Women's Economic Empowerment in Cambodia. Mandaluyong, Philippines: Asian Development Bank.

(٣) Noor, S. , Isa, F. M. , & Nor, L. M. (٢٠٢١). Women empowerment through women entrepreneurship: a comparison between women entrepreneurs and fulltime housewife in Pakistan. Iranian Journal

خلال ما تقدمه مؤسسات التمويل الأصغر من برامج وخدمات مالية متنوعة تعزز من الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وتزيد من فرص العمل لديها، من خلال إمكانية إقامة المشاريع الإنتاجية الخاصة بها. فتزويد المرأة بمنتجات وخدمات مالية متنوعة، يساعدها على القيام بعمليات الادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وتلقيها، الأمر الذي يعزز من مرونتها في مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية، ويزيد قدرتها على تخصيص الموارد^(١)، ويسرع من إجراءات تسجيل النشاط التجاري الخاص بها^(٢).

والمرأة ذات الدخل المحدود أو التي ليس لها دخل، غالبًا ما يكون التمويل الأصغر الخيار الوحيد للحصول على أموال لبدء أي عمل تجاري، كما يمكن أن يساعد في دعم الأسر وتجنب صعوبات اجتماعية معينة مرتبطة بالوظائف التقليدية^(٣).

إذًا؛ فالتمويل الأصغر أداة هامة لتعزيز توليد الدخل وتوفير فرص عمل لدى النساء، من خلال تسهيل الوصول إلى القروض الصغيرة، لغايات إقامة المشاريع الإنتاجية الصغيرة، الأمر الذي يمكنهم من خلق وظائف خاصة بهم، وزيادة دخلهم،

of Management Studies, ١٤ (٢)، ٣٤٧-٣٦٣.

(١) J. & Karlan, D. , Kendall. , J. Mann. , R. Pande. , R. Suri. , T Zinman. (٢٠١٦). Research and Impacts of Digital Financial Services. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research (No. w٢٢٦٣٣).

(٢) Klapper, L. , & Dutt. , P. (٢٠١٥). Digital financial solutions to advance women's economic participation. Report prepared by the World Bank Group for the Turkish Presidency.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، "التمكين الاقتصادي للمرأة - دمج المرأة في الاقتصاد العراقي"، ص: ١١.

وزيادة رفاهية أسرهم (١).

يعد التمويل الأصغر من السياسات المالية المعتمدة لإنشاء ودعم المشاريع الصغيرة بالنظر لمساهمتها في خلق فرص العمل وتنويع الإقتصاد، ويُعد حصول المرأة على التمويل الأصغر شرطاً أساسياً للحد من الفقر وتمكينها إقتصادياً (٢) فمؤسسات التمويل الأصغر تنظر إلى النساء على أنهنّ مقترضات منتجات يقترضنّ المال ويوجهنه إلى مجموعة متنوعة من المشاريع التجارية الأمر الذي يساهم إقتصادياً في إرتفاع معدلات الإنتاج وتراكم الأصول وتمكينهنّ إقتصادياً.

الفصل الثالث: نتائج التحليل الإحصائي والتقدير الإسلامي

المبحث الأول: التقدير الاقتصادي لأثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي

للمرأة الاردنية

تسعى مؤسسات التمويل الأصغر لتحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية من خلال تقديم منتجات لمختلف شرائح المجتمع، وتسعى من خلال منتجاتها إلى تمكين المرأة إقتصادياً، وفي السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بمؤسسات التمويل الأصغر وتعددت فروعها وقد تم الترويج لبرامج التمويل الأصغر لأثرها الاقتصادي الإيجابي، وتستعرض الباحثان في هذا المبحث للتقدير الاقتصادي لأثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية.

(١) Chhay, D. (٢٠١١). Women's economic empowerment through microfinance in ambodia. Development in Practice, ٢١(٨)، ١١٢٢-١١٣٧.

(٢) الطيف وكوراد، "التمويل الأصغر وتفعيل دور المرأة المقاتلة في التنمية دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر في الجزائر"، مرجع سابق، ص ١ و ص ٤.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تتكون الدراسة من مجموعة من المتغيرات التابعة والمستقلة كما يلي:
المتغيرات التابعة: نسبة الإناث المشتغلات الأردنيات اللاتي أعمارهنّ 15 سنة فأكثر، ومعدل المشاركة الاقتصادية المنقح للأردنيات اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر، ومعدل البطالة للإناث، وتمثل هذه المتغيرات الثلاثة التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية.

المتغيرات المستقلة: نسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، والقيمة الإجمالية للقروض الميكروية للإناث وعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر، وتمثل هذه المتغيرات التمويل الأصغر في الأردن.

بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها من دائرة الإحصاءات العامة على مدار عشر سنوات، يشير الجدول رقم (١) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والحدين الأدنى والأعلى لمتغيرات التمويل الأصغر ومؤشرات التمكين الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (٢٠١٢ - ٢٠٢١).

جدول رقم (١)

التحليل الوصفي لمتغيرات التمويل الأصغر ومؤشرات التمكين الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٢ -

(٢٠٢١)

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
نسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية	74.90%	4.87	66.50%	81.90%
القيمة الإجمالية للقروض الميكروية للإناث	50.28%	6.35	43.50%	60.10%
عدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر	384040.20	69463.52	255294	466181
نسبة المشتغلات الأردنيات اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر	10.50%	0.734	9.70%	11.90%

معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للأردنيات اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر	14.13%	1.35	12.60%	17.30%
معدل البطالة للإناث	25.58%	4.30	19.90%	31.20%

يوضح الجدول رقم (١) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢١)، فبالنسبة للمتغيرات التابعة والتي تتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لنسبة المشتغلات الأردنيات اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر هو ١٠,٥%، مما يشير إلى تدني نسبة المشتغلات الأردنيات، وقد كانت أعلى قيمة لها ١١,٩% وأقل قيمة ٩,٧% خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أن المتوسط الحسابي لمعدل المشاركة الاقتصادية المنقح للأردنيات اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر ١٤,١٣% وهي نسبة متدنية أيضاً، وقد وصل الحد الأعلى للمشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية ١٧,٣٠% خلال فترة الدراسة، أما معدل البطالة للإناث في الأردن فقد وصلت أعلى قيمة له ٣١,٢٠%، وأقل قيمة ١٩,٩٠% وبمتوسط حسابي ٢٥,٥٨% خلال فترة الدراسة، وتدل هذه النتائج على إنخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية ونسبة المشتغلات الأردنيات، وإرتفاع معدل البطالة للنساء الأردنيات.

أما المتغيرات المستقلة والتي تتعلق بالتمويل الأصغر، فقد بلغ متوسط نسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية 74.90%، وهي نسبة مرتفعة تظهر أن الإناث يقترضن قروض صغيرة بنسبة أكبر من الذكور، وقد وصلت أعلى قيمة لنسبة الإناث المقترضات خلال فترة الدراسة إلى 81.90% وهي نسبة مرتفعة جداً، كما بلغ المتوسط الحسابي لمعدل القيمة الإجمالية للقروض الميكروية للإناث 50.28%، وبأعلى قيمة ٦٠,١٠% خلال فترة الدراسة، كما بلغ المتوسط الحسابي لعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر 384,040.20 قرصٍ نشط، وهذه المؤشرات تدل على إرتفاع نسبة اقتراض النساء الأردنيات من مؤسسات التمويل الأصغر على الرغم من تدني مشاركتهن الاقتصادية، وإرتفاع نسبة البطالة لهن.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

تم في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج كما يلي:
من أجل اختبار صحة الفرضيات فقد تم استخدام معاملات الانحدار الخطي المتعدد Multiple Liner Regression؛ من أجل التعرف على مدى مساهمة التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية.

نتائج الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq (0.05)$ ، لنسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في نسبة الإناث المشتغلات.

ولاختبار صحة الفرضية تم إجراء تحليل تباين الانحدار الخطي المتعدد كما هو موضح في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (2)

تحليل تباين الانحدار الخطي المتعدد على متغير نسبة الإناث المشتغلات تبعاً لمتغيرات نسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
1	2.723	3	908 .	2.548	152 ^b .
القيم المتبقية	2.137	6	356 .		
المجموع	4.860	9			
المتغير التابع: نسبة الإناث المشتغلات					

يتبين من الجدول (2) بأن هناك قيمة منخفضة في قدرة كلاً من متغيرات عدد الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية، ولقيمة القروض النشطة في تفسير تباين المتغير التابع المتمثل بنسبة الإناث المشتغلات خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٢,٥٤) وهي قيمة منخفضة وغير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، الأمر الذي يقود إلى

نتيجة مفادها بأن الغاية من وراء تلك القروض من قبل المقرضات لم تكن بهدف الإنتاج وتحقيق الأرباح وتمكين المرأة إقتصادياً، بل كانت لغايات أخرى مختلفة تماماً. وبناء على ما تقدم تم القبول بصحة الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الإناث المقرضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في نسبة الإناث المشتغلات. نتائج الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$) لنسبة الإناث المقرضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في معدل المشاركة الاقتصادية للإناث.

ولاختبار صحة الفرضية تم إجراء تحليل تباين الانحدار الخطي المتعدد كما هو موضح في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (3)

تحليل تباين الانحدار الخطي المتعدد على متغير معدل المشاركة الاقتصادية للإناث خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢١) تبعاً لمتغيرات نسبة الإناث المقرضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
1	9.829	٣	٣,٢٧٦	٢,٩٦٤	٠,١١٩
القيم المتبقية	6.632	٦	١,١٠٥		
المجموع	16.461	٩			

المتغير التابع: معدل المشاركة الاقتصادية للإناث

يتبين لدينا من الجدول (3) أن هناك قيمة منخفضة في قدرة كلاً من متغيرات نسبة الإناث المقرضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة في تفسير تباين المتغير التابع المتمثل بمعدل المشاركة الاقتصادية للإناث خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٢,٩٦٤) وهي قيمة منخفضة وغير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥).

وبناءً على ما تقدم تم القبول بصحة الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في معدل المشاركة الاقتصادية للإناث، مما يدل على عدم تأثير اقتراض المرأة من مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن على مشاركتها الاقتصادية.

نتائج الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لنسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في معدل البطالة للإناث. ولاختبار صحة الفرضية تم إجراء تحليل تباين الانحدار الخطي المتعدد كما هو موضح في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (4)

تحليل تباين الانحدار الخطي المتعدد على متغير معدل البطالة للإناث خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠٢١ تبعاً لمتغيرات نسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
1	إنحدار	3	46.479	10.230	009 ^b
	القيم المتبقية	6	4.543		
	المجموع	9	166.696		
المتغير التابع: معدل البطالة للإناث					

تبين من الجدول (4) أن هناك قيمة مرتفعة في قدرة كلاً من متغير نسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة في تفسير تباين المتغير التابع المتمثل بمعدل البطالة للإناث خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٠,٢٣٠)، وهي قيمة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥). وبناءً على كل ما تقدم تم رفض

الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في معدل البطالة للإناث.

أي أن حصول المرأة على التمويل من مؤسسات التمويل الأصغر يزيد من معدل البطالة وبعكس المتوقع، مما يدل على أن المرأة الأردنية لا تستخدم هذا التمويل في العمل وإقامة مشروعات صغيرة إنتاجية، وإنما يستخدم لغايات أخرى قد تكون في الغالب استهلاكية.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

من النتائج السابقة يتبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الأصغر في معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية، وفي نسبة النساء الأردنيات المشتغلات خلال فترة الدراسة، وأن هناك أثر للتمويل الأصغر في زيادة معدل البطالة للإناث، مما يدل على أن مؤسسات التمويل الأصغر الأردنية لم تساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية، وأن حصول المرأة على القروض الميكروية لم يساعد بشكل مباشر على تمكينها اقتصادياً.

ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها: أن القطاع العام أكثر جاذبية للمرأة الأردنية من القطاع الخاص؛ لأسباب ذات علاقة بالأعراف المجتمعية وانخفاض عدد ساعات العمل والثبات والأمان الوظيفي^(١)، كما تفضل النساء الأردنيات العمل في قطاعات عمل معينة كالتعليم والصحة والابتعاد عن المخاطرة في العمل في مشروعات خاصة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل اللازم لإنشاء المشروعات، وبالرغم من

(١) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن ٢٠٢٠-٢٠٢٥، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة،

ذلك فهناك نساء استطعن الوصول لمؤسسات التمويل الأصغر وحصلن على القروض، ولكن لم يستطعن الاستفادة من القروض؛ وذلك لأسباب عدة منها: عدم امتلاكهنّ المهارات التسويقية، والقدرة التفاوضية، والإدارية، وافتقار النساء إلى المهارات والتخصصات المطلوبة في سوق العمل، كما يعتبر تدني قيمة القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الأصغر والتي لا تكفي في أغلب الأحيان لإقامة المشروع أو حتى توسيعه، وتوجيه بعض النساء النقود المقترضة لأغراض استهلاكية وليست إنتاجية؛ وذلك لانخفاض المستوى المادي لديهنّ، وهذه أحد الأسباب التي لم تساعد هذه المؤسسات على التمكين الاقتصادي للمرأة. كما أنّ غالبية مؤسسات التمويل الأصغر الأردنية مؤسسات تقليدية تقوم على منح التمويل من خلال القرض بفائدة، مما يشكل تكلفة على المرأة، وقد لا تستطيع سداد الفوائد بالإضافة لأصل القرض.

إن نظرة القطاع الخاص للأدوار النمطية للمرأة وفرضياته حول أولويات المرأة تجاه مسؤولياتها الأسرية على حساب إلتزامها بمتطلبات العمل، أثر على شكل الفرص المتوفرة للمرأة في القطاع الخاص^(١). كما تشير الدراسات إلى استمرار التحديات الاقتصادية التي تواجهها الأسر بشكل عام والنساء بشكل خاص، سواء كفتات متقدمة للحصول على هذه القروض أو كمعرضات لأشكال العنف الاقتصادي عندما يُجبرنّ على أخذ القروض لصالح أحد أفراد الأسرة^(٢).

ولكي تساعد مؤسسات التمويل الأصغر في تمكين المرأة اقتصاديًا؛ فلا بد من

(١) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن ٢٠٢٠-٢٠٢٥، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة،

ص ٢٤.

(٢) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن ٢٠٢٠-٢٠٢٥، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة،

ص ٢٥.

إعادة النظر في الشروط التي تضعها تلك المؤسسات لمنح النساء قروضاً صغيرة، من حيث الضمانات والفوائد. فغالبية النساء اللاتي يلجأن للحصول على تمويل لا يعملن وليس لديهنّ مصدر للدخل، وقد يعرضهنّ عدم القدرة على السداد إلى الملاحقة القانونية، وعلى مؤسسات التمويل الأصغر تدريب النساء ومساعدتهنّ في إنشاء مشاريعهنّ الخاصة، حتى يصبحنّ عاملات متمكنات اقتصادياً وقادرات على سداد القروض.

المبحث الثاني: التقدير الإسلامي لأثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي

للمرأة الأردنية

المطلب الأول: التقدير الإسلامي لتمكين المرأة اقتصادياً

يتعلق التمكين الاقتصادي للمرأة بالقدرات والسلوكيات الاقتصادية للنساء والفتيات داخل الأسرة والمجتمع، ويتم تشكيلها من خلال المؤسسات التي تحكم ذلك. ويتحقق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية قدراتها لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في تشغيل النساء في كافة القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال^(١).

حظيت المرأة بمكانة خاصة في الإسلام لم تتبوأها في أي ديانة أخرى، فالإسلام أعلى من شأن المرأة وأعلن حقوقاً كاملة متنوعة لها من غير نقصان، وقد أعطى الإسلام المرأة حقوقاً اقتصادية ومنها حق العمل، "لقد أعطى الإسلام المرأة الحق في العمل خارج المنزل، فضلاً على عملها الأساسي في مملكتها الأولى وذلك حين تدعو الحاجة، ويتحقق في هذا العمل المساهمة في تنمية الموارد البشرية وحشدها في المجتمعات الإسلامية، وذلك متى توافرت ضوابط منها عدم إهمال البيت والأبناء

(١) البنك الدولي، "دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة"، ٢٠١٨، ص ٣٧

والتمسك بالخلق القويم في السلوك والمظهر وبقدر الضرورة والحاجة^(١)، الإسلام لم يمنع المرأة من العمل فلها أن تبيع وتشترى، وأن توكل غيرها ويوكلها غيرها، وأن تتاجر بما لها، وليس لأحد منعها من ذلك ما دامت مراعية أحكام الشرع وآدابه، وإذا كان لها مال فلها أن تتاجر به مع غيرها، كأن تشاركه أو تدفعه مضاربة دون إذن من أحد^(٢).

وقد أثبتت المرأة عندما فتح لها باب العمل واقتحمت مجاله بكل جرأة واقتدار، أنها لا تقل قيمة ولا جدارة ولا إمكانيات، بل استطاعت بما أودعه البارئ سبحانه فيها من سجايا الصبر والموهبة العقلية أن تنجح وتبرز، وتنافس وتتألق في مجالات عدة، جنبًا إلى جنب مع الرجل.

وللمرأة ذمة مالية مستقلة ليس لأي فرد أن يتدخل في أمورها المالية وقد شرع الإسلام للمرأة الكثير من الحقوق المالية (حق الميراث وحق النفقة وحق المهر)، وتمتلك المرأة الأهلية التامة والحق الكامل في جميع التصرفات المدنية والاقتصادية^(٣)

وفي ظل ما تعانيه الأسر الفقيرة في وقتنا الحالي من غلاء في المعيشة وفقير مرتفع وبطالة، تحتاج المرأة لأن تعمل وتساعد زوجها لتوفر لأسرتها الحياة الكريمة، وقد يكون ذلك من خلال إنشاء مشروعات صغيرة تمكنها من الحصول على دخل مناسب.

(١) أبو صعيديك، سناء، "حقوق المرأة: دراسة قرآنية". المنارة، جامعة آل البيت، المجلد ٢٢، العدد ٣، ٢٠١٦م، ص ٦٥.

(٢) الفحطاني، أسامة بن سعيد وآخرون، "موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي". باب مسألة المرأة أن تكون وكيله عن غيرها، (ط ١)، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م، (ط ١)، ج ٤، ص: ٣٥٠.

(٣) عُثَيبيّة، أمال محمد، "التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية من منظور تربوي إسلامي"، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، ٢٠٢٠م، العدد ٤، الجزء الأول، ص: ٣٧٢.

وتستطيع المرأة أن تعمل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية، والتي تقدم لها خيارات عدة للعمل وفي مختلف الأوضاع الاقتصادية، منها صيغة المضاربة والتي لا تشترط توفر الأموال لديها، حيث تستطيع أن تقدم عملها فقط ويقدم الطرف الآخر المال لتبدأ في العمل بخبرتها وتحصل على حصة من الربح، كما أنها لا تتحمل الخسارة ما لم تقصر أو تتعدى.

كما يمكن أن تلجأ المرأة إذا كانت تملك جزءاً من المال اللازم للمشروع إلى الحصول على التمويل من خلال صيغة المشاركة فتشارك مع أخريات في مشروع ويتوزع الربح بينهما، وتناسب هاتان الصيغتان مع المشروعات الانتاجية الحرفية والمهنية.

كما وتخدم صيغة المراجعة والبيع بالتقسيط في حصول المرأة على السلع والأدوات التي تحتاجها للقيام بمشروعها الخاص وتسدد قيمتها على أقساط، ويساهم السلم والمزارعة والمساقاة المرأة الريفية في توفير التمويل اللازم للمشروعات الزراعية، كما تساهم عقود الإجارة في الحصول على الآلات اللازمة من خلال دفع أقساط إيجارية، والتركيز على عقد الاستصناع الذي يلائم صاحبات الحرف والمهن، ولها أن تلجأ الى عقود التبرعات كالقرض الحسن.

إن تنوع الصيغ الإسلامية بما يتلائم مع حاجة النساء وقدراتهنّ يشجع المرأة على الاقبال على العمل بشكل أكبر، والحصول على تمويل ملائم لحاجتها، وتوجيه المبالغ التي حصلت عليها إلى مشروعات إنتاجية حقيقية، فإذا حصلت المرأة على العمل المناسب وحققت دخلاً مناسباً ومكاسب اقتصادية وتمكنت من اتخاذ القرارات الاستثمارية، فإنها بذلك تكون قد تمكنت اقتصادياً.

المطلب الثاني: التقدير الإسلامي للتعامل مع مؤسسات التمويل الأصغر

يتكون قطاع التمويل الأصغر في الأردن وكما ذكرنا سابقاً من تسع مؤسسات للتمويل الأصغر مرخصة من قبل البنك المركزي، سبعة من هذه المؤسسات تمنح قروضاً صغيرة للأفراد مقابل فائدة محددة، ومؤسستان للتمويل الأصغر تقدمان

منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تمنحان التمويل وفقاً لصيغ تمويل إسلامية.

وعلى الرغم من وجود مؤسسات للتمويل الأصغر الإسلامي، إلا أنها في الحقيقة لم تلي بعد حجم الطلب المتوقع على منتجات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن، حيث لا تزال هناك حاجة ماسة غير مستوفاة إلى حد كبير^(١)، فالتمويل الأصغر الإسلامي ذو انتشار محدود في الأردن، وعدد مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية يفوق بكثير عدد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية. كما أن هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه التمويل الأصغر الإسلامي، والتي تحد من قدرته على تلبية الطلب المتوقع، والتي من أهمها عدم تنوع صيغ التمويل التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن، والتي تتركز حول صيغة المرابحة، والبيع بالتقسيط بالإضافة إلى شح الموارد المالية وإرتفاع المخاطر الائتمانية. وتعتبر الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر والتي أنشأت في عام ٢٠١٣، إحدى أهم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن، وقد ساهمت بمساعدة النساء الأردنيات الطموحات والراغبات في الخروج من دائرة الفقر وفق نظام المرابحة الإسلامية بتقديم التمويل لهنّ؛ من أجل إقامة المشاريع الخاصة بهنّ، وأهم المشاريع التي قامت بتمويلها مساعدة النساء باقامة المطابخ الإنتاجية وفق برنامج تمويل يسمى مشروع من منزلي، أو مساعدة النساء الأردنيات على إنشاء متجر خاص بهنّ من خلال برنامج إنطلاقتي^(٢).

(١) التمويل الأصغر الإسلامي يمهّد الطريق لتحقيق الشمول المالي في الأردن، بوابة FinDev، (٢٠١٩)، <https://www.findex.alatryq-ymhd-alaslmy-alasghr-altmwy/05/org/ar/blog/2019> - تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/٦/١
(٢) <https://www.pinterest.com/IdealMicrofinance>

إلا أن معظم مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن تقليدية وتتقاضى سعر فائدة على ما تقدمه من تمويل، أي أنها تتعامل بالربا ومنها صندوق المرأة للتمويل الأصغر، حيث يشكل ٩٧ % من المستفيدين منه من النساء^(١)، حيث يعتبر صندوق المرأة للتمويل الأصغر من أهم مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن، ويقدم خدمات مالية وغير مالية للنساء الأردنيات من ذوي الدخل المحدود؛ لتحسين المستوى المعيشي لهنّ ولأسرهنّ وتمكينهنّ اقتصادياً واجتماعياً، ويقدم منتجات تمويلية متنوعه جميعها تعتمد على سعر الفائدة.

ويواجه عملاء مؤسسات التمويل الأصغر إرتفاعاً في أسعار الفوائد بالرغم من صغر المبالغ المقترضة، والتي تشكل تكلفة عالية للحصول على التمويل، وتعيق قدرة المتمول على استثمار هذا المال وتحقيق أرباح.

ومن أسباب إرتفاع أسعار الفائدة لمؤسسات التمويل الأصغر أن خدمات التمويل الأصغر مكلفة للغاية، ولهذا تتمتع العديد من البنوك العاملة في القطاع المصرفي في الدخول في هذا المجال؛ نتيجة لحجم المعاملات والمتطلبات التي يستلزمها قطاع التمويل الأصغر، كما أن تحديد أسعار الفائدة في مؤسسات التمويل الأصغر مرتبطة بتحقيق الاستدامة وتقديم الخدمات المالية على نطاق واسع ومستمر^(٢).

إن تقديم التمويل الأصغر مقابل الفوائد الربوية يعد أمراً مخالفاً للتشريع الإسلامي؛ فالربا آفة اجتماعية واقتصادية، وعرف فاسد يجب مقاومته ومحاربه في ظل اتساع التعامل به؛ لما يفرضه من كلفة عالية على كافة أشكال القروض، حتى على تلك ذات القيمة الصغيرة، والتي تؤدي في النهاية إلى الإضرار بالفقراء.

(١) <https://www.microfund.org.jo/>

(٢) ابراهيم، حسن، "التمويل الأصغر ومعدل الفوائد ذو العدالة الاجتماعية". موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، مارس ٢٠١١. <https://iepedia.com/arab/?p=٢٥٨٣٦>

وقد بيّن التشريع الإسلامي أنّ كل قرض يتم الوفاء به مع زيادة مشروطة يعد قرضاً ربوياً، فقد اتفق الفقهاء على القاعدة الفقهية المشهورة "كل قرض جر نفعاً فهو ربا"^(١)، فلا يوجد مسوغ شرعي يبيح للمسلم أن يوقع على عقد قرض بفائدة؛ لأن عقد القرض الربوي باطل شرعاً؛ قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ [سورة البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]. وعليه؛ فلا يجوز أخذ قرض بفائدة بسبب وجود البدائل الشرعية، كما قال الإمام ابن قدامة رحمه الله: "وكل قرض شرط فيه أن يزيده، فهو حرام، بغير خلاف"^(٢).

إذاً؛ فالقروض الربوية التي تلجأ إليها النساء اللواتي يتعاملن مع مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية، تعد من المحرمات التي أصبح تحريمها معلوماً لدى عامة الناس، والإثم فيها مشترك بين جميع الأطراف المقرضة والمستقرضة، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا، وموكله، وكتبه، وشاهديه، وقال: هم سواء)^(٣).

وتعد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية من البدائل الشرعية المتاحة، والتي تقدم منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يشجع المرأة على الاقبال

(١) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، "سنن أبو داود". باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، (ط ١، دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م)، ج ٥، ص: ٣٦٤.

(٢) ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد، "المغني". فصل في قرض شرط فيه أن يزيده، (ط ١، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م)، ج ٤، ص: ٢٤٠.

(٣) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم". باب لعن آكل الربا وموكله، رقم ١٥٩٨، (ط ١، دار إحياء الكتب العربية، ١٢١٩هـ)، ج ٣، ص: ١٢١٩.

على الحصول على التمويل وتوجيه المبالغ التي حصلت عليها إلى مشروعات إنتاجية حقيقية.

والتمويل الإسلامي للمشروعات متناهية الصغر يبدو الأكثر ملاءمة لمساعدة الأسر الفقيرة ودعمها، من أجل أن تتحول إلى قوى منتجة^(١).

ولكن ما تقدمه مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية من حلول مالية في الأردن لا يزال قاصراً؛ لأن غالبية المنتجات المالية المتاحة تعتمد على صيغة المراجعة والبيع الآجل، والحل الأمثل يتمثل في التوسع في الأدوات التي تساهم فعلاً في التخفيف من حدة الفقر، وتساعد النساء على العمل والإنتاج وتحقيق الأرباح كالمشاركات والمضاربات.

(١) سامح عبد الكريم أبو شنب، "دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر حالة الأردن". المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مج ١٢، ٢٤، (٢٠١٦م)، ص: ٢٣١.

الخاتمة

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- ١- تقدم مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن خدمات مالية وغير مالية، من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية التي تتلاءم مع احتياجات المجتمع بمختلف شرائحه.
- ٢- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في نسبة المشتغلات الأردنيات، وفي معدل المشاركة الاقتصادية للإناث خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).
- ٢- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الإناث المقترضات قروض ميكروية، وللقيمة الاجمالية لقروض الإناث الميكروية ولعدد القروض النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر في معدل البطالة للإناث خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).
- ٣- غالبية مؤسسات التمويل الأصغر الأردنية مؤسسات تقليدية تقوم على منح التمويل من خلال القرض بفائدة، ويعتبر عمل هذه المؤسسات مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ٤- إن تنوع الصيغ الإسلاميّة بما يتلائم مع حاجة المرأة وقدراتها يشجعها الاقبال على العمل بشكل أكبر، والحصول على تمويل ملائم لحاجتها، وتوجيه المبالغ التي تحصل عليها إلى مشروعات إنتاجية حقيقية.
- ٥- إن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن لم تلب بعد حجم

الطلب المتوقع على منتجات التمويل الأصغر الإسلامي، حيث لا تزال هناك حاجة ماسة غير مستوفاة إلى حد كبير.

ثانياً: التوصيات:

١- على مؤسسات التمويل الأصغر التوسع في تقديم خدمات غير مالية للنساء المقترضات، كعمل دراسة جدوى للمشروع أو التدريب على حرفة معينة أو تطوير المهارات ومتابعة هذه المشروعات، وبحيث يستطعن بعد ذلك بدء مشروعهنّ الخاص والنجاح فيه.

٢- على مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية التنوع في أدوات التمويل الإسلامي المستخدمة، وعدم الاقتصار على المراجعة والبيع بالتقسيط.

٣- التوسع في إنشاء مؤسسات تمويل أصغر تعمل على تقديم الخدمات المالية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية في الأردن.

٤- تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وتقديم الدعم لها ودمجها في النشاط الاقتصادي، من خلال تقديم التمويل اللازم بشروط ميسرة.

٥- قيام الباحثين بعمل دراسات ميدانية من خلال الاستبانات للوصول إلى المشاكل التي تواجه المرأة الأردنية في الحصول على التمويل وتطوير المشروعات.



فهرس المصادر والمراجع

المراجع العربيّة:

- براندسما، جودث وبيرجورجي، دينا، "التمويل الأصغر في البلدان العربية بناء قطاعات مالية تشمل الجميع". (ط١، New York-USA، صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF)، ٢٠٠٤م).
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي في العراق، "التمكين الاقتصادي للمرأة - دمج المرأة في الاقتصاد العراقي"، (٢٠١٢م)
- بشارة، سلومة موسى، "التمويل الأصغر ودورة في تخفيف حدة الفقر في السودان (دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني)". رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (٢٠١٤م).
- البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، (٢٠١٨م)
- خالد، محمد وبراون، ماثيو وصالح، خالد، "التمويل الأصغر في الأردن: التطورات والتحديات وآفاق المستقبل". (International Finance Corporation، ٢٠٢١م).
- خضر، سلوى، "دور التمويل متناهي الصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية". المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد الثاني، المجلد الثامن والعشرون، (٢٠١٦م).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، "سنن أبو داود". (ط١، دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م).
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن ٢٠٢٠-٢٠٢٥، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- أبو شنب، سامح عبد الكريم، "دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر حالة الأردن". المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل

- البيت، مج ١٢، ٢٤، (٢٠١٦م).
- أبو صعيلىك، سناء، "حقوق المرأة: دراسة قرآنية". المنارة، جامعة آل البيت، المجلد ٢٢، العدد ٣، (٢٠١٦م).
- الطيف، عبد الكرىم وكوراد، فاطمة، "التمويل الأصغر وتفعيل دور المرأة المقاوله فى التنمية دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر فى الجزائر"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ١٠، (٢٠١٩م).
- عبد الحكىم، عمران والعربى، غزى محمد، "برامج التمويل الأصغر ودورها فى القضاء على الفقر والبطالة"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولى حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، (يومي ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١م).
- عبد العال، منى، "فاعلية مؤسسات التمويل الصغير فى تمكين المرأة اقتصادياً فى محافظة طولكرم من وجهة نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠١٦م).
- عبدالله، هناء عبدالكرىم، "دور المشروعات الصغيرة فى تمكين المرأة اليمينية المتضررة اقتصادياً من الحرب". قضايا سياسية، العدد ٧٠، (٢٠٢٢م).
- عُتيبة، أمال محمد، "التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية من منظور تربوي إسلامي"، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، العدد ٤، الجزء الأول، (٢٠٢٠م).
- القحطاني، أسامة بن سعيد وآخرون، "موسوعة الإجماع فى الفقه الإسلامى". (ط ١)، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، (٢٠١٢م).
- قسول، أمين، "التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة فى الحد من الفقر المدقع والجوع فى البلدان النامية". مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد (٢٢)، العدد ٧١، (٢٠١٥م).
- ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد، "المغنى". (ط ١)، مكتبة القاهرة،

(١٩٦٨م).

كاترين إيلبورغ-فويتيك ومونيك نويك وآخرون، "المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين". صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣م.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم". (ط١)، دار إحياء الكتب العربية، ١٢١٩هـ).

الناقلي، سليم، "التمويل الأصغر المفاهيم والممارسات المؤسسية". (ط١)، دار وائل للنشر، ٢٠٢١م).

المراجع الأجنبية:

Al-Mamun, A. , Wahab, S. A. , Mazumder, M. N. H. , & Su, Z. (2014). Empirical investigation on the impact of microcredit on women empowerment in urban Peninsular Malaysia. The Journal of Developing Areas, 48(2).

Asian Development Bank. (2015). Promoting Women's Economic Empowerment in Cambodia. Mandaluyong, Philippines: Asian Development Bank.

Bhatia. , S, & Singh. , S. (2019). Empowering Women through Financial Inclusion: A Study of Urban Slum. Vikalpa,)44)4.

Central Bank of Jordan, Financial Inclusion Report 2018-2020, Financial Inclusion In Jordan, Amman, Jordan March, 2021.

Chhay, D. (2011). Women's economic empowerment through microfinance in ambodia. Development in Practice, 21(8).

Joshi, R. K. (2023). Impact of microfinance program on social economic empowerment of women in Nepal. Perspectives in Nepalese Management, pp. 315-328

Karlan, D. , Kendall. , J. Mann. , R. Pande. , R. Suri. , T. & J. Zinman. (2016). Research and Impacts of Digital Financial Services (No. w22633) Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Klapper, L. & Dutt, P. (2015). Digital financial solutions to advance women's economic participation. Report prepared by the World Bank Group for the Turkish G20 Presidency.

Noor, S. , Isa, F. M. , & Noor, L. M. (2021). Women empowerment through women entrepreneurship: a comparison between women entrepreneurs and fulltime housewife in Pakistan. Iranian Journal of Management Studies, 14(2).

OECD. (2011). Women's economic empowerment. Retrieved October 6, 2019.

Sinha, M. , Mahapatra, S. S. , Dutta, A. , & Sengupta, P. P. (2023). Mi-crofinance and women empowerment: An empirical analysis, Research Anthology on Microfinance Services and Roles in social progress.

World Bank's Women, Business and the Law Database, United Nations' gender inequality index (GII).

المواقع الإلكترونية:

<https://www.oecd.org/dac>
<https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=2>
<https://asaphil.org/about/who-we-are/microfinance-program-and-objectives.aspx>
<https://www.fundsforngos.org/>
<https://www.care-international.org/what-we-do/womens-economic-empowerment>
<https://news.un.org/ar/story/2019/03/1028491>
<https://www.findevgateway.org/ar/case-study/2021/12>
<http://tanmeyahjo.com>
<https://www.sigi-jordan.org/>
<https://iefpedia.com/arab/?p=25836>
<https://www.microfund.org.jo/>
<https://www.pinterest.com/IdealMicrofinance/>
<https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal/Home/GovernmentEntities/Ministries/Ministry/Ministry%20of%20Planning%20and%20International%20Cooperation/Department%20of%20Statistics?current=true&nameEntity=Department%20of%20Statistics&entityType=sub>

ابراهيم، حسن، "التمويل الأصغر ومعدل الفوائد ذو العدالة الإجتماعية"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، مارس ٢٠١١. <https://iefpedia.com/arab/?p=25836>

تقارير الأداء ٢٠١٢-٢٠٢١، شبكة مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن "تنمية". [http://tanmeyahjo.com/Portals/0/Annual%20Report%202018%20\(Arabic\).pdf?ver=EDXR7txGBhFISyI80c5EJA%3d%3d](http://tanmeyahjo.com/Portals/0/Annual%20Report%202018%20(Arabic).pdf?ver=EDXR7txGBhFISyI80c5EJA%3d%3d)

التمويل الأصغر لعام ٢٠١٨

التمويل الأصغر الإسلامي يمهّد الطريق لتحقيق الشمول المالي في الأردن، بوابة gateway. -https://www.findev.org/ar/blog/2019/05/altmwyl-alasghr-alaslamy-ymhd-altryq-lthqyq-alshmw1-almaly-fy-alardn، (٢٠١٩)، FinDev، (٢٠١٩)، gateway. -https://www.findev.org/ar/blog/2019/05/altmwyl-alasghr-alaslamy-ymhd-altryq-lthqyq-alshmw1-almaly-fy-alardn

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات المرأة الأردنية، تقارير تفاعلية: http://dosweb.dos.gov.jo/ar/population-/woman-statistics

الموقع الإلكتروني لصندوق المرأة للتمويل الأصغر. https://www.microfund.org.jo/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D8%A7/

bibliography

brāndsmā, jwdth wbyrjwrjy, Dīnā, "al-tamwīl al-aṣghar fī al-buldān al-‘Arabīyah" , binā’ qitā‘āt māliyah tashmalu al-jamī’, (T1, New York-USA, Şundūq al-Umam al-Muttaḥidah li-Tanmiyat Ra’s al-māl (UNCDF), 2004m)

Barnāmaj al-Umam al-Muttaḥidah al-inmā’ī fī al-‘Irāq, "al-tamkīn alāqtsādī lil-mar’ah-Damaj al-Mar’ah fī al-iqtisād al-‘Irāqī" ,(2012m).

Bishārah, slwmh Mūsá, "al-tamwīl al-aṣghar wdwrh fī takhfif ḥiddat al-faqr fī al-Sūdān (dirāsah taṭbīqīyah ‘alá maşrifī alādkhār wa-al-tanmiyah al-ijtimā’iyah wa-al-Bank al-zirā‘ī al-Sūdānī)" , Risālat duktūrāh, Jāmi‘at al-Sūdān lil-‘Ulūm wa-al-Tiknūlūjiyā, 2014m.

al-Bank al-dawlī, dirāsah ‘an al-tamkīn al-iqtisādī lil-mar’ah, 2018m

Khālid, Muḥammad wbrāwn, māthyw wa-Şāliḥ, Khālid, "al-tamwīl al-aṣghar fī al-Urdun: al-taṭawwurāt wa-al-taḥaddiyāt wa-āfāq al-mustaqbal" , (International Finance Corporation, 2021m).

Khiḍr, Salwá, "Dawr al-tamwīl mtnāhy al-ṣighar fī altmkyyn alāqtsādī lil-mar’ah al-rīfīyah". al-Majallah al-Miṣrīyah lil-Iqtisād al-zirā‘ī, al-‘adad al-Thānī, al-mujallad al-thāmin wa-al-‘ishrūn, (2016m).

Abū Dāwūd, "Sunan Abū Dāwūd" , (T1, Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah, 2009M).

al-Istirātījiyah al-Waṭanīyah lil-mar’ah fī al-Urdun 2020-2025, al-Lajnah al-Waṭanīyah al-Urdunīyah li-Shu‘ūn al-mar’ah.

Abū Shanab, Sāmiḥ ‘Abd al-Karīm, "Dawr al-Mashrū‘āt al-ṣaghīrah fī Mu‘ālahaj mshklty al-Baṭālah wa-al-faqr" ḥālat al-Urdun "" , al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Jāmi‘at Āl al-Bayt, Majj 12, ‘2, (2016m).

Abū Şu‘aylīk, Sanā’, "Ḥuqūq al-mar’ah: dirāsah

Qur'ānīyah" , al-Manārah, Jāmi'at Āl al-Bayt, al-mujallad 22, al' dd3, 2016m

al-Ṭayf, 'Abd al-Karīm wkwrād, fātymh, "al-tamwīl al-aṣghar wa-taf'īl Dawr al-mar'ah al-muqāwalah fī al-tanmiyah dirāsah tajribat al-Wakālah al-Waṭanīyah li-Da'm al-qarḍ almsghr fī al-Jazā'ir" , Majallat Ma'had al-'Ulūm al-iqtisādīyah, al-mujallad 5, al-'adad 10, 2019m.

'Abd al-Ḥakīm, 'Umrān wa-al-'Arabī, Ghazzī Muḥammad, "Barāmij al-tamwīl al-aṣghar wa-dawruhā fī al-qaḍā' 'alā al-faqr wa-al-bitālah" , mudākhalah muqaddimah ilā al-Multaqā al-dawli ḥawla istirātījīyah al-Ḥukūmah lil-Qaḍā' Alā al-Baṭālah wa-taḥqīq al-tanmiyah al-mustadāmah al-mun'aqid bi-Kullīyat al-'Ulūm al-iqtisādīyah wa-al-tijārīyah wa-'ulūm al-tasyīr, Jāmi'at al-Masīlah, al-Jazā'ir, yawmay 15-16 nwfmr2011m.

Abd Allāh, Hanā' 'Abd-al-Karīm, "Dawr al-Mashrū'āt al-ṣaghīrah fī Tamkīn al-mar'ah al-Yamanīyah almtḍrrh aqtsādyan min al-ḥarb". Qaḍāyā siyāsīyah, al-'adad 70, (2022m).

'Abd al-'Āl, Munā, "fā'ilīyat Mu'assasāt al-tamwīl al-Ṣaghīr fī Tamkīn al-mar'ah aqtsādyanan fī Muḥāfazat Ṭūlkarm min wijhat naẓar mdrā' al-mu'assasāt wālmstfydāt" , Risālat mājistīr, Jāmi'at al-Najāh al-Waṭanīyah, (2016m).

'utybh, Amāl Muḥammad, "al-tamkīn al-iqtisādī lil-mar'ah al-Sa'ūdīyah min manzūr tarbawī Islāmī" , Majallat al-Jāmi'ah al-Islāmīyah lil-'Ulūm al-Tarbawīyah wa-al-Ijtimā'īyah, al-'adad 4, al-juz' al-Awwal, (2020m).

al-Qaḥṭānī, Usāmah ibn Sa'īd wa-ākharūn, "Mawsū'at al-ijmā' fī al-fiqh al-Islāmī" , Dār al-Faḍīlah lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah, 2012m, (Ṭ1), j4, Bāb mas'alat al-mar'ah an takūn wakīlahu 'an ghayrihā.

qswl, Amīn, "al-ta'mīn al-aṣghar ka-ālīyah li-taḥqīq awwal al-ahdāf al-Inmā'īyah lil-alfīyah al-thālithah fī alḥdd min al-faqr al-mudqa' wa-al-jū' fī al-buldān al-Nāmiyah,

Majallat Buḥūth iqtisādīyah ‘Arabīyah" , al-Jam‘īyah al-‘Arabīyah lil-Buḥūth al-iqtisādīyah, al-mujallad (22), al-‘adad 71, 2015m.

Ibn Qudāmah, Abū Muḥammad ‘Abd Allāh ibn Aḥmad, "al-Mughnī" , (Ṭ1, Maktabat al-Qāhirah, 1968m)

Kātrīn iybwyrgh-fwytyk wmwnyk nwyāk wa-ākharūn, "al-mar’ah wa-al-‘amal wa-al-iqtisād: Makāsib al-iqtisād al-kullī min al-musāwāh bayna al-jinsayn" , Şundūq al-naqd al-dawlī, 2013m.

al-Nābulusī, Salīm, "al-tamwīl al-aşghar al-mafāhīm wa-al-mumārasāt al-mu’assasīyah" , (Ṭ1, Dār Wā’il lil-Nashr, 2021m).



الجامعة الإسلامية بمكة المكرمة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The Contents of Part (3)

No.	Researches	page
1-	Cognitive Overlap and Integration and its Impact on the Principles Of Jurisprudence Dr. Eman bint Salm Gabus	11
2-	Fundamentalist Schools Throughout a hundred Years in Egypt, Morocco, Iraq and the Levant -Analytical Historical Study- Dr. Makhlid bin Mays Al-Dhafeeri	67
3-	Inference by «most of what was mentioned» Dr. Saed bin Nasser bin Ahmad AL Sarih	143
4-	Seller's Obligation to Guarantee Exposure and Entitlement according to the Civil Transaction Law in Kingdom of Saudi Arabia A Comparative Study - Dr. Ali bin Ibrahim bin Abdullah Aldehimi	187
5-	Legal Provisions for the Theory of Subsidiary Commercial Acts In accordance with the Latest Developments in Saudi Laws -An Applied Fundamental Study - Dr. Turki bin Abdulaziz bin Turki Al Saud	245
6-	Compensation for moral damage In jurisprudence and the Saudi system (old and new) Dr. Mona Abdul Rahman Al Muaither	285
7-	The Role of Behavioral Economics in Achieving Sustainable Development Goals: The United Nations Experience Dr. Abdul Qayyum bin Abdul Aziz bin Muhammad	335
8-	Rationalizing economic behavior in Islam between internal motives and external motives Dr. Jraibah bin Ahmad Alharthi	395
9-	The impact of Microfinance on the Economic Empowerment of Jordanian Women during the Period (2012-2021) Islamic Economic Assessment Dr. Maysa'a Munir Mlihem - Dr. Najwa M. Al -Suwais	451
10-	The Impact of the Prophetic Sunnah in Cultural Building Dr. Maram Mansoor Zahid	499

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal



Publication Rules at the Journal (*)

- 1-The research should be new and must not have been published before.
- 2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- 3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- 4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- 5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- 6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- 7-In case the research publication is approved, the journal shall
- 8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- 9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- 10-The journal's approved reference style is "Chicago".
- 11-The research should be in one file, and it should include:
 - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
 - An abstract in Arabic and English.
 - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
 - Body of the research.
 - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
 - Bibliography in Arabic.
 - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
 - Necessary appendices (if any).
- 12- The researcher should send the following attachments to the journal:
The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website:
<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul ‘Azeez bin Julaidan Az-Zufairi

Professor of Aqidah at Islamic University
(Editor-in-Chief)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri

Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally
(Managing Editor)

**Prof. Ramadan Muhammad Ahmad
Al-Rouby**

Professor of Economics and Public
Finance at Al-Azhar University in Cairo

**Prof. ‘Abdullāh ibn Ibrāhīm al-
Luḥaidān**

Professor of Da‘wah at Imam
Muhammad bin Saud Islamic University

**Prof. Hamad bin Muhammad Al-
Hājiri**

Professor of Comparative Jurisprudence
and Islamic Politics at Kuwait
University

**Prof. ‘Abdullāh bin ‘Abd al-‘Aziz Al-
Falih**

Professor of Fiqh Sunnah and its
Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al- Muzaini

Professor of Tafseer and Sciences of
Qur‘aan at Islamic University

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi

Associate Professor of Law at the
Islamic University

**Prof. ‘Abd-al-Qādir ibn Muḥammad
‘Aṭā Şūfi**

Professor of Aqeedah at the Islamic
University of Madinah

**Prof. Dr. ‘Umar bin Muslih Al-
Husaini**

Professor of Fiqh Sunnah and its
Sources at the Islamic University

**Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-
Rufā‘ī**

Professor of Jurisprudence at Islamic
University

**Prof. Muhammad bin Ahmad Al-
Barhaji**

Professor of Qirā‘āt at Taibah University

**Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-
Seyyid**

Professor of Qiraa‘aat at Islamic
University

Dr. Ḥamdān ibn Lāfi al-‘Anāzī

Associate Professor of Exegesis and
Quranic Sciences at Northern Border
University

Dr. Ali Mohammed Albadrani

(Editorial Secretary)

Dr. Faisal Moataz Salih Faresi

(Publishing Department)

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan

A former member of the high scholars

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed

Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu

A Professor of higher education in Morocco

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad

Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij

A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri

A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud

Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami

The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr

Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri

former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer

A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Correspondence :

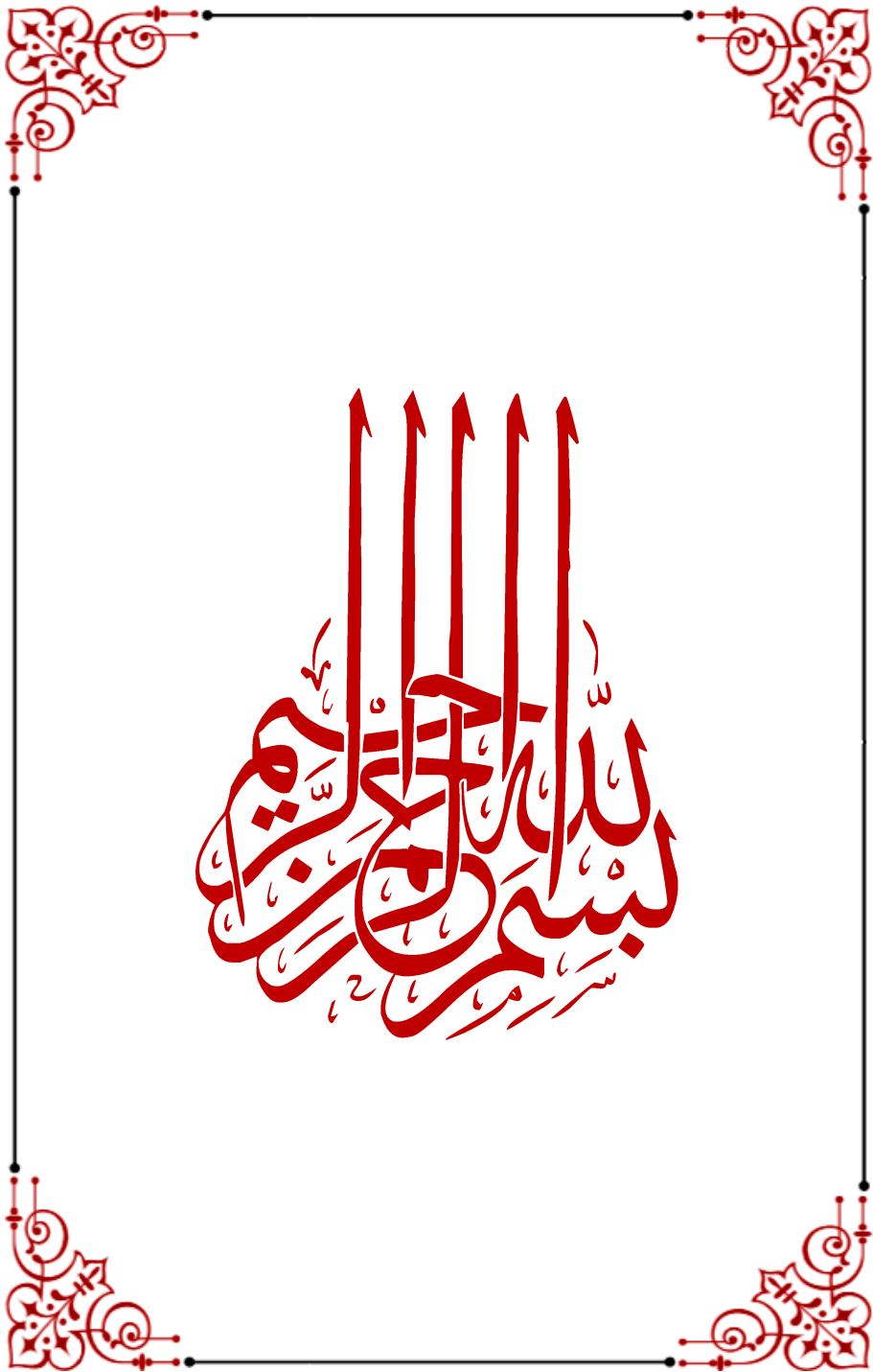
**The papers are sent with the name of the Editor - in
– Chief of the Journal to this E-mail address:**

Es.journalils@iu.edu.sa

the journal's website :

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإسلامية
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



Copyrights are reserved

Paper Version :

Filed at the King Fahd National Library No :

7836 - 1439

and the date of : (17/9/1439 AH)

International serial number of periodicals (ISSN)

1658 - 7898

Online Version :

Filed at the King Fahd National Library No :

7838 - 1439

and the date of : (17/9/1439 AH)

International Serial Number of Periodicals (ISSN)

1658 - 7901



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (209) - Volume (3) - Year (58) - June 2024

**KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH**



ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (209) - Volume (3) - Year (58) - June 2024